

رؤيا اوليه لبناء وتنفيذ موازنه عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥

مراجعته اوليه

ان الموازنه العامه للدوله تمثل النشاط المالي والاقتصادي للمجتمع خلال فتره زمنييه محدده وعلى الاغلب تكون سنه واحده ونتيجته تطور الحياه وتنوع الاستخدامات والحاجات للمجتمعات المرتبطه بالتخطيط لقياس مستوى النشاط الاقتصادي المرتبط بانتاجيه المجتمع ، اخذت اغلب المجتمعات تعمل على بناء ستراتيجه للموازنه لثلاث سنوات لاغراض تنظيم الاعمال وربط الاهداف ببرامج لها مدد زمنييه محدده تتصل مع بعضها لتحقيق تلك الاهداف بالنهايه وايضا تستخدم لقياس مستوى الكفاءه في الانفاق والاداء المالي وحسن اداره الموارد للمؤسسات بشكل خاص والبلد بشكل عام ، ومن هذا المنطلق البسيط نجد ان عمل الوزارات والمؤسسات الحكوميه جميعا يجب ان يرتبط بخطة وبرامج حقيقيه لكل سنه من سنوات الحكومه (اربع سنوات) تتناسق مع خطه التنميه الوطنيه ٢٠١٣ - ٢٠١٧ وايضا مع البرنامج الحكومي الذي اعلنه السيد رئيس الوزراء بموجب الاولويات لمطالبات التنفيذ والحاجات الاساسيه للمجتمع ، ويجب ان لاتنسى التزامنا مع العالم فيما ورد بالاهداف الانمانيه للالفية الثالثه وما يتوجب من الحكومه العراقيه ان تنفذ استنادا الى التوقيعات والبرامج المطلوب من المجتمع الدولي تنفيذها كما ورد في تلك الاهداف ، والتي اجمالا لاتعارض مع اهداف وبرامج خطه التنميه الوطنيه او البرنامج الحكومي .

واقع الحال والمستلزمات

ان الظروف الجديده في العراق التي حدثت بعد ١٠/٦/٢٠١٤ قد غيرت الكثير من المسارات الطبيعيه التي كانت سائرته في توجهاتها ان كان على المستوى الاجتماعي او السياسي او الامني والاقتصادي ، وبالتالي غيرت كل المفاهيم والرؤى وحولتها الى جهود واجراءات تهدف الى دعم الجهد الامني والعسكري لمواجهة التغيير الذي احدثته سيطره العصابات المسلحه على بعض المدن والقصبات ، اضافه الى ما افرزه واقع الحال من نزوح لاهلنا من المناطق الساخنه وما انتجه من حاجات عاجله وضروريه تبادء في السكن وتنتهي بادامه الحياه اليوميه من ماكل ومشرب ، وهذا يتطلب منا التوقف وتحديد الاولويات الملحه ثم الاولويات العاجله وبعدها الاولويات الضروريه ومن ثم الاولويات ذات التسلسل التنفيذي في الخطط والبرامج الموضوعه ، لذا يجب قراءه الموازنه العامه للدوله من قبل الجميع (مجتمعا ومؤسسات ، احزاب وسياسيين ، خبراء ومختصين ، المؤسسات الدينيه ومؤسسات المجتمع المدني) برويه ومراجعه الاولويات استنادا للمعايير التاليه :

القدرات العامه للبلد

١. حجم الايرادات الفعلية
٢. مستوى الامكانيات الحقيقيه للبلد (مستوى الموارد المتاحة لمواجهة الازمه)
٣. حجم القدرات الماليه التي يمكن توفرها من مصادر اخرى
٤. مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي فعلا وليس المبالغ به
٥. قدرات النشاط الخاص في تعظيم النشاط الاقتصادي
٦. قدره المجتمع على الانتاج وخفض الاستهلاك وتعظيم الادخار
٧. مدى الجديه لدى مؤسسات الدوله في تفعيل قانون الاستثمار وجلب الاستثمارات الى البلد لتنشيط قدره السوق وتوفير الاموال وتحريك المصارف ولاسيما في قطاع البناء والتشييد (نرى ان يصار الى اصدار قرار من مجلس الوزراء الموقر لالزام المؤسسات بتجاوز الروتين في تخصيص الاراضي وتهيتها فعلا والعمل بمبدأ النافذه الواحده ووضع اهداف لرفع مستوى النشاط الاقتصادي لغايه نهايه عام ٢٠١٥ لنتمكن من المراجعه ومحاسبه المؤسسات التي لم تلتزم بالتنفيذ) بعيدا عن المجامله السياسييه او السكوت عن الخطأ .

ترشيق الموازنه التشغيليه

١. العمل على تقليص بند الاثاث في الموازنات التشغيليه الى الحدود الدنيا الالحاجات القصوى
٢. شراء السيارات في المؤسسات الحكوميه يقلص ايضا الى الحدود الدنيا الا لما هو ضروري لتسيير الاعمال

٣. مستلزمات القرطاسية تقلص للحدود الدنيا ولاسيما المكمله منها للاعمال المكتبيه
٤. تقليص استخدام الطاقه الكهربائيه في المؤسسات الحكوميه (المكاتب عموما) او تخفيض الاضاءه بما يتناسب وتوفير رويه معقوله في العمل)
٥. تنظيم الايفادات التي لها اثر واضح في ديمومه وعمل المؤسسات الحكوميه والتزاماتها فقط والاستغناء عن الايفادات الغير ضروريه .
٦. الدورات التدريبيه / التركيز على الدورات التي تؤدي الى تطوير الاداء وتتعلق بطبيعه اعمال الدوائر والتي ترفع من نسب الانتاج في المؤسسات والاستغناء عن الدورات التي تطرح مواضيع عامه لاترفع من علميه المشاركين فيها ولاتؤدي الى رفع مستوى اداء المؤسسه ورفع نوعيه مخرجاتها .
٧. تقليص مستلزمات الضيافه او الغانها .
٨. تاجيل العمل بموضوع البترودولار وبكافه تفصيلاته .
٩. نحتاج الى التعامل مع مبلغ البطاقه التموينيه (٤ \$ مليار دولار) بحكمه .. ونرى الان من الافضل بدلا من تخصيص هذا المبلغ الضخم للتوزيع على من خصص لهم ونحن جميعا نعلم حجم الفساد في صرفه ، لذا نقترح ان يصار الى تخصيصه لمعالجه احتياجات النازحين لانه يغطي حاجاتهم ويزيد لو تمت ادارته بحكمه واخلاص ، ، للعلم موازنات بعض دول الجوار لاتتجاوز الستة مليار دولار ونفوسها لاتقل عن سته مليون .. فلاحظوا كم مبلغ ال (اربعه مليار دولار) لما يقارب ال(١٨٠٠٠٠٠) مليون وثمانمانه الف نازح كبير ويغطي حاجاتهم ويزيد لو قمنا بادارته بحكمه وبدون فساد ، وبذلك نكون قد وفينا بالتزامات الحكومه امام النازحين وايضا نكون قد غلقنا بابا من ابواب الفساد المستمر وقلصنا العجز في الموازنه العامه للدوله .

كيفية خلق الموارد الماليه لتقليص نسبه العجز الفعلي

١. حوالات الخزينه
٢. الاقتراض الخارجي (للضرورة القصوى فقط)
٣. طرح السندات الحكوميه
٤. العمل بمبدأ المناوره في الاسبقيات وتاجيل الاسبقيات التي تندرج في التسلسل الثالث من الاهميه وما دون

طرق خلق الموارد الماليه لعام ٢٠١٥ من خلال الاجراءات الحكوميه

١. المباشره بتنشيط قطاع التشييد والبناء (بناء مجمعات سكنيه ضخمة) عن طريق القطاع الخاص العراقي ويتطلب فقط تهيئه الارض مسبقا ، سيؤدي الى التشغيل للمورد البشري ويمكن من توسيع النشاط الادخاري وتوفير السيوله الماليه في المصارف وايضا توسيع نشاط السوق .
٢. العمل بالتعرفه الكمركيه ، وخصوصا على السيارات والمشروبات الكحوليه والسكانر ، ورفع التعرفه عن المواد الاوليه التي تدخل في الصناعه ، وفرضها على المنتج النهائي كما في الملابس (القماش المستورد لعمل الملابس يعفى من الضريبه لدعم الصناعه الوطنيه) (اما البدله المستورده فيفرض عليها ضريبه كمنتج نهائي) .. وهذا المنطق يسري على الحالات المماثله .
٣. العمل بنظام ضريبي فعال يعتمد الضريبه التصاعديه على المؤسسات التي لاتنتج والضريبه التنزليه على المؤسسات المنتجه كنوع من تشجيع الانتاج وخلق المنافسه ، وتنويع الضرائب (نعمل على فرض ضريبه سنويه على استخدام السياره وضريبه سنويه على صيانه خدمات السكن من صرف صحي ومياه صالحه للشرب .. الخ) .
٤. تقديم الخدمات الحكوميه مقابل اجور ، وكمثل خدمه اصدار الجوازات و تسجيل السيارات ، والعمل بخدمه VIP التي تاخذ وقت اقصر في التنفيذ مع دفع اجور مقابل الخدمه مرتفعه قياسا لوقت الخدمه العاديه ،

- (فمثلا اصدار الجواز قد يأخذ يوم وخدمه ال VIP هنا ستكون مقابل اجر مثلا \$٢٠٠ وانجاز الجواز خلال ساعه) ، ايضا الخدمه الصحيه وخدمات البلديات واماته بغداد ... الخ .
٥. بناء ثقافه الادخار وتشجيع الافراد والشركات على توسيع حجم مدخراتها مقابل ان يقوم المصرف بتقديم خدمات متميزه لقاء ادخار العميل (مثلا كلما زادت حجم المدخرات للعميل كلما زادت نسبة التسهيلات المصرفيه التي ياخذها العميل من المصرف على شكل خدمات ماليه) .
٦. تقليص نسبة النقد السائل المتداول وتعزيز استخدام بطاقات الصرف الالي مما سيقوي من قدره المصارف على رفع نسبة السيوله وخفض حجم الفجوه في القدره على التمويل .

المشاريع الاستثماريه وتخصيصاتها في الموازنه العامه

- بالاستناد الى تجربه الاداء للمؤسسات الحكوميه (وزارات ومحافظات) في تنفيذ المشاريع والقطاع الخاص واستنادا الى اشكاليات تلك المؤسسات في ضعف مستويات انجازها للمشاريع وعدم رصانه البعض من شركات القطاع الخاص نقترح التالي للاستفاده من التخصيصات الاستثماريه لموازنتي ٢٠١٤-٢٠١٥ :
١. العمل على تحديد المشاريع التي يراد تحقيقها فعلا في عام ٢٠١٥ ووضع الجداول الزمنيه لغرض متابعه تنفيذها بشكل حقيقي وجاد (لاننا في وضع لايتحمل اللامبالاه في انجاز العمل وهدر الوقت والاموال نتيجة لضعف الرابط الوطني لدى البعض) .
٢. العمل على تحديد الشركات المحليه التي تمتلك الملاءه الماليه والقدره الفنيه على التنفيذ لغرض وضعها ضمن الشركات المنفذه لتلك المشاريع (وهذا تحدي كبير لاثبات وجود تلك الشركات وتقديمهم للمجتمع العراقي انجاز المنشآت المطلوب تنفيذها في اوقاتها المحدده وبمواصفات عالميه لكي يستفيد منها المواطن وتبدأ بالتشغيل الفعلي) .
٣. الاستعانه ايضا بالشركات العالميه الرصينه في تنفيذ تلك المشاريع ، وعدم فرض العماله العراقيه عليها بل الافضل ان نطلب منهم تدريب العراقيين على مهاره اعمال تلك الشركه لكي نهيه عماله مدربه وفق المعايير العالميه .
٤. الاستفاده من مبدأ ال PPP اي مشاركه القطاع العام والخاص في تنفيذ الاعمال والمشاريع .
٥. الاستفاده من مبدأ ال BOT الذي ينص على البناء والتشغيل والنقل ، مع الشركات العالميه .
- وكمثل على ذلك (مشروع العشر مستشفيات في المحافظات) اليس من الاجدر تسليمه الى شركات عالميه تقوم باكمال البناء وتقديم الخدمه الصحيه وفق المواصفات العالميه وبجوده مرتفعه مقابل ثمن بدلا من كونها غير منجزه لغايه الان ولم يستفاد منها المواطن ، وان كان هناك من يعترض فنقول له ان تلك المستشفيات تاخرت عن مواعيد انجازها لاكثر من اربع سنوات اضافه الى ان الكوادر الطبيه المتخصصه لا تتوفر لدينا كما ان نوع الخدمه في حاله التشغيل المحلي سيكون منخفض وهذا كله بسبب الفجوه الزمنيه والعلميه التي عاشها العراق من ١٩٨٠ من القرن الماضي ولغايه الان ، اضافه الى ان اغلب المواطنين يذهبون للعلاج خارج العراق ويكفي لاي منا زياره الى المستشفى الامريكي في لبنان لنرى ان نسبة ٧٠ - ٨٠ % من المراجعين هم عراقيين وكذا الحال في الهند وتركيا وعمان ، ولذلك بدلا من ذهاب العماله الصعبه الى خارج العراق مع معاناه المواطنين في الفيذا وارهاصات السفر والاقامه ، فكل ذلك سيكون في الداخل ويضمن اقل مما سيصرف في بلدان العلاج .

الخلاصه النهائيه

١. سبق وان حذرنا منذ فتره طويله ان مشكله العراق ليس في قلته الموارد الماليه بل هي في كفيته اداره تلك الموارد .

٢. سبق ان حذرنا ايضا ومنذ فتره طويله لاهميه التوجه الى قطاع البناء والتشييد وتنشيط القطاعين الزراعي والصناعي لكي تتنوع مصادر تكوين الناتج المحلي الاجمالي ونقلص الاعتماد على النفط ولكن للاسف الخبره المحليه غير مسموعه لاسباب ليس مجال البحث عنها .
٣. لازالت الفرصه قائمه لاعاده بناء توجهنا الاقتصادي بشكل سليم لواعتمدنا على خطط وبرامج حقيقيه ويتم تطبيقها والمحاسبه على ضونها ، وهذا لا يتم الا بالعمل مع الخبرات الوطنيه المخلصه وبالتعاون مع المجتمع الدولي ، وفقا لاليات لها مدد زمني محدد للانجاز ويتم الانتقال الى المراحل التاليه استنادا الى انهاء تلك التوقيعات والعمل بالتوقيعات التاليه .
٤. اليوم مع انخفاض اسعار النفط العالميه لاسبابه الفنيه والاقتصاديه المعروفه للجميع ارى ان يصار الى بناء استراتيجيه للموازنه يتم قراءه مفردات تكوينها بعقلانيه وحكمه وان يكون في لجنه بناء الاستراتيجيه ممثلين من القطاع الخاص الحقيقي وليس الوهمي او من متصيدي الفرص ممن يدعون انهم ممثلين للقطاع الخاص ، وبذلك نضمن شراكه القطاع الخاص في تكوين توجهات الاقتصاد والمساهمه في تنفيذ خطته ومن هنا نبدأ حقيقه في تنفيذ ماورد في الدستور بخصوص التوجه لاقتصاد السوق ، لان اقتصاد السوق ليس توجهها فنيا بحتا بل هو مشاركه حقيقيه في بناء الخطط والبرامج والعمل على تنفيذها لاحقا بين القطاعين الخاص والعام .
٥. من المفيد ان نعلم اننا نمتلك موارد لازالت مؤثره لو عملنا بشكل علمي وحقيقي على ادارتها بكفاءه وبتجرد ونستطيع ان نعبر من نفق الضائقه الماليه لو استمعنا الى كل الجهود الخيره من المختصين والخبراء والباحثين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والاعلام ، ومن هنا لكي انهي الرويه التي ارى انها مناسبه لبناء موازنه عام ٢٠١٥ وايضا بناء استراتيجيه حقيقيه تعتمد التحليل المنطقي المالي وليس تسقيط الارقام على البنود ، هو ان يصار الى عمل استبانته لعينه من طلبه الجامعات العراقيه وعينه من المجتمع تقوم بها منظمات المجتمع المدني المختصه وبمشاركه الاعلام مع عمل ملخص لموازنه الموطن تستخدم في الاستبيان تتضمن مواردنا كمجتمع وكلف التشغيل والاستثمار ايضا يوضح فيها اولويات الحكومه ، لكي نتمكن من الخروج براي مجتمعي في كيفيه توجيه تلك الموارد بالتنسيق مع احتياجاتنا وايضا الالتزامات المطلوبه من الحكومه ، وبعد ذلك نذهب الى تشكيل لجنه لستراتيجيه الموازنه للثلاث السنوات القادمه كما في الفقره (٤) اعلاه وبذلك نضمن الحد الادنى من الرويه الحقيقيه لبناء الموازنه مع ضمان مشاركه المجتمع ببيان الراي فيها والاعلام والمختصين ، وعندها سيشعر الجميع انه قد شارك في بناء الموازنه ويحرص على تنفيذها كل حسب موقعه وايضا نبتعد عن الارتجاليه في بناء الموازنات واخضاعها للمزايدات .
- اقدم شكري وتقديري للقطاع الخاص الحقيقي الذي شارك معنا في النقاشات والافكار والروى .

اخيرا اتمنى التوفيق للجميع مجتمعا وحكومه وبارك الله بجهود الجيش ورحم الله شهدائنا الابرار

كتبت في بغداد ٢٨/١٠/٢٠١٤

مناف الصانع
خبير اقتصادي
عضو مؤسس / المعهد العراقي
للاصلاح الاقتصادي